السابق «لقطع العلاقات النووية» القائمة بين فرنسا والعراق، على حد تعبيرها؛ وذلك بواسطة الغاء «صفقة المفاعل» بين البلدين. وادعت هذه المصادر أنه، رغم الوعود التي حصلت عليها اسرائيل من فرنسا، خصوصاً في عهد الرئيس ديستان، فإنها لم «تطمئن» أبداً، لأنه على حد زعمها، «في اللحظة التي سيكون فيها كل شيء جاهزاً لبدء استخدام المفاعل للأغراض العسكرية، لن يتردد الرئيس العراقي عن طرد الخبراء الفرنسيين من بلده والقيام بالعمل بشكل مستقل». وقد تحدث وزير الزراعة، اريئيل شارون، الذي كان المحرك الرئيسي وراء قصف المفاعل، عن فشل الجهود السياسية التي بذلتها اسرائيل لوقف النشاط النووي في العراق، نافياً أن يكون انتخاب ميتران رئيساً لفرنسا، قد خلق احتمالاً لإيجاد حل لهذه القضية بواسطة وقف ارسال اليورانيوم من فرنسا إلى العراق، مدعياً «أن هذا الأمر لن يكون ذا فائدة، لأنه في الوضع القائم في المفاعل يستطيع العراق الحصول على هذه المادة حتى من أماكن اخرى وليست بالضرورة من فرنسا» (من مقابلة مع اريئيل شارون، **يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/٦/١٢).

وبغية اثبات الادعاءات المتعلقة بنية العراق انتاج اسلحة نووية، راحت وسائل الاعلام الاسرائيلية، بتشجيع من الدوائر الرسمية وتوجيه منها، تركز بكثافة على «نشاط العراق النووي وعلى المساهمين فيه»، بينما نشطت الدوائر العسكرية، خصوصاً قادة الاستخبارات وأبرز العاملين في المجال النووي في اسرائيل، في شرح الامكانات المتوافرة أمام العراق لإنتاج قنابل نووية تستخدم ضد اسرائيل. وقد اسهبت وسائل الاعلام في شرحها لقضية النشاط النووي العراقي منذ بدايته، أي منذ زيارة رئيس الحكومة الفرنسية جاك شيراك لبغداد في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٤، واتفاقه مع السلطات العراقية على تزويد العراق بالتكنولوجيا والخبرة الفرنسيتين في مجال التطوير النووي. وتحدثت المصادر الاسرائيلية عن مسودة الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين فرنسا والعراق في صيف سنة ١٩٧٥، بشأن التعاون النووي بينهما، والتي تمت المصادقة عليه نهائياً في أواخر تلك السنة، اثناء الزيارة التي قام بها الرئيس العراقي إلى مركز نووي فرنسي. وتضيف هذه المصادر أن التطورات التي تبعت توقيع هذا الاتفاق جاءت سريعة جداً، خصوصاً بعد الزيارة الثانية لشيراك إلى العراق التي تمت في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٦، والتي أعقبتها، بفترة قصيرة، وصول بعثة من خبراء الذرة الفرنسيين إلى العراق، وبدء مؤسسات البحث النووي الفرنسية، باستيعاب مختصين عراقيين، ثم مباشرة مهندسين فرنسيين تأسيس القاعدة التحتية لإقامة المركز النووي قرب بغداد. وقد استغرق عمل هؤلاء حوالي سنتين ونصف السنة، من بداية سنة ١٩٧٧ وحتى منتصف سنة ١٩٧٩. وتدعي المصادر الاسرائيلية أن خلافاً وقع بين فرنسا والعراق بشأن الوقود النووي الذي سيستخدم في المفاعل، عندما أصر العراقيون على أن يكون من اليورانيوم المشبع بدرجة ٩٣٪، بينما تحفظ الفرنسيون، بفعل الضغط الدولي عليهم، عارضين تشغيل المفاعل بنوع من الوقود النووي لا يمكن استخدامه للأغراض العسكرية يدعى «كارامل». وتضيف هذه المصادر أن الخلاف بين البلدين حول هذا الموضوع «الذي حسم أخيراً لصالح العراق بعد موافقة فرنسا على تزويده بـ ٧٢ كلغ من اليورانيوم المشبع بدرجة ٩٣٪، لم يؤخر بناء المفاعل، الذي تعرض في نيسان (ابريل) ١٩٧٩ إلى عمل تخريبي في ميناء فرنسي قبيل ارساله إلى العراق. إلا أن هذه المصادر لم تكشف النقاب عن الجهة التي نفذت هذا العمل التخريبي، مكتفية بنقل ما أوردته الوكالات الأجنبية من أن المخابرات الاسرائيلية كانت وراءه. وتعترف هذه أن تخريب المفاعل لم يكن كبيراً؛ إذ أمكن اصلاحه بسرعة. وفي تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٩، تمَّ اعداد المفاعل نهائياً لإرساله إلى العراق وهو من نوع «اوزيريس» الذي تبلغ طاقته ٧٠ ميغاواط حراري. وفي مطلع سنة ١٩٨٠، باشر الخبراء الفرنسيون تركيبه في مكان قريب من بغداد. ويلاحظ، هنا، أن اسرائيل كانت تتتبَّع جميع النشاطات التي كانت تتم في هذا الاطار، خصوصاً بعد وصول الشحنة الاولى من اليورانيوم المشبع من فرنسا في منتصف سنة ١٩٨٠، والتي كانت تزن، وفق معلومات اسرائيل، ١٢ كيلو غراماً من اليورانيوم ٢٣٥ المشبع بدرجة ٩٣٪، «الذي يمكن، حسب تقدير المصادر الاسرائيلية، زيادة اشباعه بسهولة إلى درجة